

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الإقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2018. باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

The impact of Islamic banking financing on economic growth in Sudan during the period 1991-2018. Using the ARDL methodology.

عبد الكريم بريشي¹، التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي، (جامعة أدرار) berichiakr@yahoo.fr
محمد بلوافي، (جامعة أدرار)، mabelouafi@yahoo.fr

2020-09-03	تاريخ القبول	2020-03-10	تاريخ الاستلام
------------	--------------	------------	----------------

ملخص:

تبحث هذه الورقة بشكل تجريبي في تأثير التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الإقتصادي في السودان، باستخدام مشاهدات سنوية خلال الفترة 1991-2018. يعتمد هذا التحليل على منهج الحدود للتكامل المشترك المستند على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة ARDL الذي قدمه Pesaran et al (2001). بالإضافة إلى دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات بالاعتماد على اختبار تودا –ياماموتو (Toda Yamamoto).

تشير النتائج التجريبية إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الإقتصادي في المديين القصير والطويل. أما بالنسبة للمحددات الأخرى فتأثيرها سلبي على النمو عدا الإستثمار المحلي. علاوة على ذلك تظهر النتائج وجود علاقة سببية في اتجاهين بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الإقتصادي وهذا يدعم فرضية الإعتماد المتبادل، وعلاقة سببية ثلاثية متبادلة بين التمويل المصرفي والإستثمار المحلي والنمو الإقتصادي. يعبر معامل تصحيح الخطأ المقدر بـ 125٪ على سرعة التكيف نحو إعادة التوازن على المدى الطويل.

كلمات مفتاحية:

التمويل المصرفي الإسلامي؛ النمو الإقتصادي؛ الإستثمار المحلي؛ التكامل المشترك.

Abstract:

This paper empirically investigates the impact of Islamic banking finance on economic growth in Sudan, using annual observations over the period 1991-2018. The analysis is based on the bound testing approach of cointegration based on the autoregressive distributed lag (ARDL) advanced by Pesaran, et al. (2001). In addition to studying the causal relationship between the variables based on the Toda Yamamoto test.

The empirical findings suggest that both a Positive and statistically significant relationship between Islamic banking finance and economic growth in the short and long-run. As for the other determinants, their impact is negative on growth, except for local investment. Moreover, the results show a causal relationship bi-directional causation between Islamic banking finance and economic growth, and this supports the hypothesis interdependence, and a triple causal relationship between bank financing, domestic investment and economic growth. The Error correction coefficient suggests a very rapid rate of adjustment towards long-run equilibrium.

Keywords:

Islamic Banking Finance; Economic Growth; Domestic Investment; Co-integration.

1- عبد الكريم بريشي

مقدمة

لقد أضحت التمويل الإسلامي محل اهتمام كبير من طرف الدول الإسلامية وغير الإسلامية وهذا بعد الهزات الارتدادية التي كادت أن تعصف باقتصادات الدول المتقدمة، والسبب في ذلك يعود إلى التعاملات المالية القائمة على الفائدة، والتي خلقت هوة كبيرة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي. إذ أن هذا الاختلال بين القطاعين تمخض عنه حالة عدم الاستقرار المالي والاقتصادي. ومما لا شك فيه أن هذه الوضعية تؤثر سلباً على المستوى المعيشي للأفراد و على عدالة توزيع المداخيل والثروات فيما بينهم. إن تعاليم الدين الإسلامي الحنيف المتعلقة بكيفية استخدام النقود والأموال وتحريمه التعاملات المالية الربوية، والاكتناز، والغرر... الخ من شأنها أن تجنب البشرية من مثل هكذا أزمات. إذ ان الاقتصاد الإسلامي يحرص حرصاً شديداً على توجيه الأموال إلى القطاعات التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات المفيدة للمجتمع، وبذلك فإنه يسعى إلى أن يكون هناك تساوياً بين الأموال المتداولة و السلع والخدمات المنتجة، و عليه فإن الاستقرار الاقتصادي ضمن النظام الاقتصادي الإسلامي يكون محققاً.

إن المصارف الإسلامية في الوقت الحالي أفرغت التمويل الإسلامي من محتواه الحقيقي، وذلك من خلال تركيزها أثناء طرحها للصيغ التمويلية على الأسواق المالية والاستهلاكية، حيث أن هذا المسعى جعلها تتهافت وراء الحصول على الأرباح، وبذلك تكون قد تجاهلت الرسالة السامية للاقتصاد الإسلامي التي تركز بشكل أساسي على الربط الوثيق بين الأموال و القطاعات المنتجة للسلع والخدمات و هذا قصد إحقاق القيم الاجتماعية والأخلاقية داخل المجتمع. وعليه يتمحور السؤال الرئيسي لهذه الورقة البحثية حول السؤال الآتي: ما أثر التمويل المصرف الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان ؟

فرضيات الدراسة:

- توجد علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في السودان؛
- توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي.

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث من خلال؛

- الأزمات المالية المتعاقبة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي، جعلت الدول غير المسلمة تتبنى الصيرفة الإسلامية.
- التطور المتسارع للصناعة المالية الإسلامية، أفرغت التمويل الإسلامي من محتواه، الذي كان منصباً على إنتاج السلع والخدمات.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- إبراز دور الصيرفة الإسلامية في تمويل قطاعات الاقتصاد.

- إبراز مدى ارتباط القطاع النقدي بالقطاع الحقيقي.

تحديد اطار البحث: ركزت هذه الورقة البحثية من حيث الإطار المكاني على دراسة أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الإقتصادي وذلك بالتطرق إلى حالة السودان خلال الفترة 1991-2018. **المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:** لمعالجة الإشكال المطروح ولإختبار فرضيات الدراسة سنعتمد على المنهج الوصفي و على الأسلوب القياسي.

أولاً- مفاهيم وأدبيات الدراسة.

1- الصيغ التمويلية الإسلامية:

تعتمد المصارف الإسلامية في علاقتها مع الغير على صيغ التمويل الإسلامية المنصوص عليها في الكتب الفقهية، حيث قامت بتطويرها لتتماشى مع الوظيفة المالية للمصرف. ولعل من أبرزها:

1-1 التمويل بالمضاربة: تعرف المضاربة على أنها " اتفاق يتم بموجبه اشترك طرفين يسهم أحدهما بالعمل، و يسهم الآخر بالمال، وتكون أرباح ممارسة عمل أو نشاط المضاربة بينهما، وحسب اتفاقهما. (خلف، 2008، صفحة 362). وتعتبر المضاربة صيغة من عقود الاستثمار، يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج (العمل ورأس المال) لإقامة مشروعات اقتصادية يمولها صاحب المال و يديرها المضارب على أن يتفقا على نسبة توزيع الأرباح بينهما، أما الخسارة فيتحملها الممول إذا ثبت عدم تقصير المضارب وعدم إخلاله بشروط عقد المضاربة. (لعمارة، 2000، صفحة 69).

2-1 التمويل بالمشاركة: هي صيغة يتم بموجبها تجميع الفوائض المالية للأفراد و المؤسسات من أجل تكوين رساميل صغيرة أو متوسطة أو كبيرة تمثل قوة اقتصادية معتبرة تسهم في تكوين الاستثمارات الجديدة أو توسيع المشاريع القائمة و تجديدها. (لعمارة، 2000، صفحة 70). في ظل هذا النظام التمويلي يكون المصرف شريكاً مع الغير في رأس المال وإدارة الشركة، كما يتحصل على الأرباح ويتحمل الخسائر حسب نسبة مساهمته. و تأخذ إحدى الأشكال، المشاركة الثابتة، المشاركة على أساس صفقة معينة، المشاركة المتناقصة والمنتھية بالتمليك.

3-1 التمويل بالمرابحة: هو قيام المصرف بشراء سلعة معينة للزبون، وهذا بناءً على طلبه، مع تعهد الزبون بشراء السلعة بسعر التكلفة مضافاً إليه ربحاً معقولاً. وتأخذ المرابحة في نشاط المصارف الإسلامية في الواقع صورة المرابحة للأمر بالشراء. (الفتوح، 2011، صفحة 378).

4-1 التمويل بالسلم: يستند هذا النوع من التمويل على نوع من البيوع التي أقرتها الشريعة الإسلامية وهو بيع السلم الذي تؤجل فيه السلع المباعه ويعجل فيها بالثمن (صبرينة، 2007، صفحة 185).

5-1 الإستصناع التمويلي: "عقد يشترى به في الحال شيء مما يصنع صنغاً، يلتزم البائع بتقديمه مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد" (بوقري، 2005، صفحة 46).

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2018. باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

"حيث يتعهد المصرف في ظل هذه الصيغة التمويلية بتمويل مشروع ما يتعلق بسلع صناعية أو إنجاز بنايات بدلاً من الزبون ويكون ذلك في عقدين منفصلين. فالعقد الأول يكون بين المصرف بصفته مشترياً والشركة المصنعة، اما العقد الثاني يكون بائعاً للسلعة المصنوعة مع الزبون (المستفيد النهائي). اما كل ما يتعلق بتوصيف السلعة وكمياتها و مواعيد التسليم و مكانه تكون متضمنة في العقد." (قحف، 2011، الصفحات 91-92)

1-6- التأجير للأمر بالشراء: وفق هذه الصيغة يقوم المصرف بشراء الأصل الثابت (الآلات

والمعدات) من المورد بناءً على طلب الزبون ، مع تعهد هذا الأخير بدفع أقساط الإستئجار للمصرف بالطريقة المتفق عليها.

1-7- الإجارة للأمر بالإستصناع: هو عقد يكون فيه الأصل الثابت غير متوفر عند البائع و يحتاج

إلى صناعة أو بناء (قحف، 2011، صفحة 100). فبمقتضى هذا التمويل يقوم المصرف بشراء الأصل الثابت الذي لم يصنع بعد لفائدة الزبون بالمقابل حصوله على مبالغ نقدية كأقساط إيجارية حسب الإتفاق المبرم بينهما.

1-8- الإجارة و التملك للأمر بالشراء أو للأمر بالإستصناع: هو عقد يتم بمقتضاه قيام المصرف

بتمويل الأصول الثابتة كالآلات و المعدات و العقارات التي ستؤجر للزبون و الذي يكون مطالباً بدفع الأقساط الإيجارية. وينقضى هذا العقد إما بالتملك النهائي، هذا بعد ان يدفع المستأجر كافة الأقساط الإيجارية، أو ينتهي بالتملك التدريجي ويكون ذلك عندما يقوم المستأجر بدفع كل الأقساط سواء تلك المتعلقة بالتأجير أو المتعلقة بالشراء.

1-9- التمويل بالمزارعة: تتم المعاقدة على دفع المالك أرضه إلى عامل ليزرعها، على أن يقسم

المحصول بينهما على حسب النسبة المتفق عليها. (لعمارة، 2000، صفحة 80)

1-10- القروض الحسنة: هو قيام المصرف بمنح قروض بدون فواتر إلى الأفراد لتمويل

حاجياتهم الإستثمارية أو الإستهلاكية وبذلك سيوفر التمويل اللازم للمحتاجين، وبالذات ما هو ضروري، وخصوصاً للفئات الأقل دخلاً، كما أنها تشمل توفير التمويل للفئات التي تعجز دخولها عن تأدية ما يترتب عليها من التزامات. (خلف، 2008، صفحة 376)

2- أدبيات الدراسة:

أكدت العديد من الدراسات الأكاديمية عن وجود علاقة ايجابية بين التمويل المصرفي

الإسلامي والنمو الاقتصادي، ولعل من ابرزها:

بحث (Boukhatem & Ben Moussa, 2018)، العلاقة بين التمويل الإسلامي والنمو

الاقتصادي، من خلال معالجة أثر القروض المصرفية الإسلامية على النمو الاقتصادي في 13 بلداً في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا. ولقد توصلوا إلى وجود علاقة قوية بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، علاوة على ذلك خلصت دراستهما إلى أن التنمية المالية الإسلامية تعزز النمو الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير الإيجابي تعوقه الأطر المؤسسية المتخلفة.

بيّن (Tijjani & Alhaji Dauda, 2018)، مساهمة التمويل الإسلامي في نمو الاقتصاد النيجيري. وذلك باستخدام اختبارات العلاقة السببية واختبارات المربعات الصغرى العادية (OLS) خلال الفترة من 2012-2015. وتشير النتائج التي توصلنا إليها إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين تمويل البنك الإسلامي والنمو الاقتصادي في نيجيريا ، مما يعزز فكرة أن النظام المصرفي الجيد يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، فإن العلاقة السببية تحدث فقط في كلا الاتجاهين اللذين يشكلان تمويل البنك الإسلامي للنمو الاقتصادي.

كشّف (Elkreem, 2017)، عن العلاقة بين أداء البنوك الإسلامية و النمو الاقتصادي، وخلص الى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين طرق التمويل والنواتج المحلي الإجمالي ، وهناك علاقة سلبية سلبية بين أنماط التمويل والنواتج المحلي الإجمالي، كما توجد علاقة سلبية بين الإجارة والمربحة والنواتج المحلي الإجمالي.

من أجل التحقيق التجريبي في تأثير التمويل الإسلامي على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية ، طبقت (Kassim, 2016) منهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL على بيانات فصلية لماليزيا غطت الفترة من 1998 إلى 2013، توصلت إلى أن التمويل الإسلامي يساهم بشكل كبير في الاقتصاد الحقيقي.

تناول (Rafay & Saqib , 2016)، علاقة الخدمات والدور الوظيفي للصيرفة الإسلامية بالنشاط الاقتصادي الحقيقي في باكستان ، حيث إستخداما بيانين رئيسيين في ميزانية المصارف الإسلامية كمؤشرين لنمو الصناعة الإسلامية وهما: الودائع الإسلامية والتمويل والاستثمار الإسلامي. اما مؤشر التصنيع فيعبر عن النشاط الاقتصادي الحقيقي. تم استخدام تقنيات السلاسل الزمنية القوية مثل اختبار Cointegration JI ، واختبار Granger للسببية، ودوال الاستجابة الدافعية، وتحليل التباين. وجدا علاقة سببية ثنائية الاتجاه إيجابية وديناميكية طويلة الأجل بين الصيرفة الإسلامية والنشاط الاقتصادي الحقيقي.

فحص (Tabash & Dhankar, 2014)، العلاقة بين تطور التمويل الإسلامي والنمو الاقتصادي في ثلاثة دول من الشرق الأوسط، وهي قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة. تشير النتائج التي تحصلا عليها عن وجود علاقة إيجابية على المدى الطويل بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي. كما كشفنا عن وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين تمويل البنوك الإسلامية والنمو الاقتصادي للبحرين وقطر. أما الإمارات العربية المتحدة فالعلاقة السببية تحدث فقط في اتجاه واحد.

بحث كل من (Abdul Manap, Muhamad, & Mohd Azmi, 2012)، في العلاقة السببية بين التنمية المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي وبين التنمية المصرفية الإسلامية وتكوين رأس المال في ماليزيا. مستخدمين اختبار تودا-ياماموتو واختبار علاقة السببية، تُظهر النتائج وجود علاقة سببية كبيرة تتجه من التطور المالي الإسلامي إلى النمو الاقتصادي ، لكن العكس ليس صحيحاً، وهو ما يدعم وجهة نظر Schumpeter الرائدة في مجال العرض.

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2018. باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

باستخدام تحليل الإنحدار غير الموازن وتحليل التباين قدم كل من (Hassan, Benito, & Jung-Suk, 2011) دليلاً على دور التنمية المالية في النمو الاقتصادي في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، إذ وجدوا ارتباطاً إيجابياً بين التطور المالي والنمو الاقتصادي في البلدان النامية في منظمة المؤتمر الإسلامي.

أجرى (Goaied & Seifallah, 2010)، دراسة تجريبية باستخدام لوحة بيانات غير متوازنة من 16 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبناءً على تقدير المربعات الصغرى المعممة (GMM) لبيانات بانل الديناميكية. تظهر النتائج العملية عن عدم وجود أي علاقة جوهريّة بين البنوك والنمو مما يعزز فكرة أن البنوك لا تحفز النمو الاقتصادي. لقد أثبتنا أن العلاقة بين التنمية المالية والنمو غير متجانسة في جميع بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث العلاقة سلبية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للبتروول وإيجابية ولكنها ليست مهمة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا غير النفطية.

تناول (Furqani & Mulyany, 2009)، التفاعلات الديناميكية بين المصرفية الإسلامية والنمو الاقتصادي في ماليزيا من خلال استخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لمعرفة ما إذا كان النظام المالي يؤثر على النمو والنمو يحول تشغيل النظام المالي على المدى الطويل. لقد وجدنا أن الاستثمار الثابت على المدى القصير هو الذي يجعل البنك الإسلامي يتطور، أما على المدى الطويل فتوجد علاقة ثنائية الاتجاه بين البنك الإسلامي والاستثمار الثابت.

ثانياً- مواصفات النموذج، المنهجية ومصادر البيانات:

1- مواصفات النموذج:

تعتمد هذه الدراسة على منهج الحدود للتكامل المشترك المستندة على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي وضعه (Pesaran et al. 2001) بهدف تحديد علاقة التكامل المشترك بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل. علماً أن هذا النموذج لا يشترط نفس درجة التكامل للمتغيرات؛ أي يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل مستقرة في المستوى (0) أو عند الفرق الأول (1) أو مزيج بينهما. كما يطبق كذلك حتى وإن كان حجم العينة صغير، وبالتالي فإننا نجري إختباري جذر الوحدة، ديكي فولر المطور (Augmented Dickey Fuller) و (Phillips Perron) لتحديد مستوى تكامل متغيرات الدراسة وهذا قبل إجراء اختبار التكامل المشترك. عندما يتم الحصول على علاقة التكامل المشترك طويلة المدى بين المتغيرات، بعدها تتم دراسة الآثار على المدى الطويل وديناميكيات المدى القصير عبر نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

تُشير جُل الدراسات النظرية والتجريبية إلى وجود علاقة إيجابية بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي. (Saaed, 2015) ، إلى أن العمق المالي يساهم في التطور المالي والعمولة والنمو الاقتصادي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. توصل (Alsamara et al. 2018)، إلى

أن التطور المالي لهما تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في حين أن واردات الطاقة لها تأثير سلبي. إستناداً على ما سبق يمكن أن نكتب العلاقة بين المتغيرات على الشكل التالي:

$$RPIB = f(fis, OC, M_2, GCFC, gov, inf) \quad (1)$$

يعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فهي الإنفتاح التجاري (OC) وإجمالي التمويل الإسلامي (fis)، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (GCFC)، الإنفاق الحكومي (gov) ومعدل التضخم (inf).
لدراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين التطور المالي والإنفتاح التجاري، ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي نستخدم منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة (ARDL) الذي طوره (paseran et al. 2001)، وعليه يتم كتابة المعادلة رقم (01) على النحو التالي :

$$\ln RPIB = \beta_0 + \beta_1(\ln RPIB)_{t-1} + \beta_2(\ln fis)_{t-1} + \beta_3(\ln OC)_{t-1} + \beta_4(\ln M_2)_{t-1} + \beta_5(\ln GCFC)_{t-1} + \beta_6(\ln gov)_{t-1} + \beta_7(\ln inf)_{t-1} + e_t \quad (02)$$

حيث: $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7$: معاملات الأجل الطويل، تمثل مرونة الناتج بالنسبة، $OC, fis, M_2, GCFC, gov, inf$.

β_0 : تمثل الحد الثابت. RBIP: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛

OC: الإنفتاح التجاري، $\frac{\text{الواردات+الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$ ؛

fis: إجمالي التمويل الإسلامي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

M_2 : عرض النقود بمفهومه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

GCFC: تراكم رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

gov: الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

inf: معدل التضخم، e_t حد الخطأ العشوائي.

أما العلاقة التوازنية قصيرة الأجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) تمت صياغتهما وفق المعادلة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta(\ln RPIB)_t = & \beta_0 + \sum_{i=1}^k \beta_1 \Delta(\ln RPIB)_{t-1} + \sum_{i=1}^m \beta_2 \Delta(\ln fis)_{t-1} \\ & + \sum_{i=0}^n \beta_3 \Delta(\ln OC)_{t-1} + \sum_{i=0}^r \beta_4 \Delta(\ln M_2)_{t-1} \\ & + \sum_{i=0}^p \beta_5 \Delta(\ln GCFC)_{t-1} + \sum_{i=0}^v \beta_6 \Delta(\ln inf)_{t-1} \\ & + \psi(ECT)_{t-1} + e_t \end{aligned}$$

حيث: Δ الفرق الاول، $(ECT)_{t-1}$: حد تصحيح الخطأ. ψ : سرعة التصحيح. يتم تحديد فترة الإبطاء باستخدام معيار شوارز (SC)، ولإثبات وجود تكامل مشترك بين المتغيرات نستخدم إختبار الحدود (Bounds Test) للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المدى الطويل وبتقدير نموذج تصحيح الخطأ المشار إليه في المعادلة رقم (03). وذلك من خلال إثبات إحدى الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{aligned} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots \beta_7 = 0 & \quad \text{فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك} \\ H_1: \beta_1 = \beta_2 = \dots \beta_7 \neq 0 & \quad \text{الفرضية البديلة: يوجد تكامل مشترك} \end{aligned}$$

يتم استخدام القيمتين الحرجتين التي إستنبطها (paseran et al. 2001). تفترض القيم العليا وجود تكامل مشترك من الدرجة الأولى (11)، أما القيم الدنيا تفترض عدم وجود تكامل مشترك من الدرجة الصفرية (10). بحيث اذا تجاوزت احصائية (F) المحسوبة إحدى قيم الحدود الحرجة العليا فيتم رفض فرضية العدم H_0 ، أما إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من إحدى قيم الحدود الحرجة الدنيا في هاته الحالة نقبل فرض العدم، إي عدم وجود تكامل مشترك. أما إذا وقعت بين الحدين الحرجين يكون الإختبار غير حاسم.

2- توصيف البيانات: تعتمد هذه الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة من 1991 – 2018، تم استقائها من قاعدة بيانات البنك الدولي، عدا سلسلة إجمالي التمويل التي حصلنا عليها من مختلف التقارير السنوية لبنك السودان. جميع المتغيرات تأخذ شكل اللوغاريتم الطبيعي، وتستخدم هذه الدراسة متغير (M2)، للتعبير عن التطور المالي؛ والذي يقيس المطلوبات السائلة للنظام المصرفي، وهو مؤشر للعمق المالي لأنه أكثر ارتباطاً بقدرة النظام المصرفي على توفير خدمة المعاملات من القدرة على توجيه الأموال من المدخرين إلى المقترضين، (السواعي، 2015). يتم استخدام إجمالي التمويل من قبل البنوك الإسلامية كمؤشر للدلالة على قدرة البنوك الإسلامية على تمويل الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، تم تبني هذا المؤشر لأنه يتضمن جميع الأدوات المالية

المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تستخدمها البنوك لتعبئة وتخصيص الأموال. (Kassim, 2016). ونستخدم (OC) كمؤشر عن الانفتاح التجاري. أما (RPIB) يستخدم كمؤشر عن النمو الاقتصادي. أما إجمالي تراكم رأس المال الثابت يستخدم كوكيل عن معدل الإستثمار (Asghar و Husssain, 2014). لأنه يشمل كل نفقات الإنفاق على الأصول الثابتة، وتكلفة استبدال رأس المال الثابت (الأرض، والبناء، والآلات، ومعدات النقل، والأعمال الهندسية. (Ali و Shaheen).

ثالثاً- النتائج ومناقشتها:

1- إختبار جذر الوحدة: تظهر النتائج كما هو موضح في الجدول رقم (01)، أن معاملات إجمالي التمويل والإنفاق الحكومي ومعدل الإستثمار ومعدل التضخم مستقرين في المستوى وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على أن المتغيرات لا يوجد بها جذر الوحدة. بينما معدل النمو والإنفتاح التجاري ومؤشر العمق المالي غير مستقرين في المستوى. وبالتالي نقبل فرض العدم الذي ينص على أن تلك المتغيرات يوجد فيها جذر الوحدة في المستوى، وبعد أخذ الفروق الأولى لسلاسل السالفة الذكر أصبحت مستقرة. إن هذه النتائج تظهر وجود خليط من مستوى التكامل بين المتغيرات، وهذا ما يسمح بتطبيق إختبار الحدود.

الجدول رقم (01): اختبار استقرار السلاسل الزمنية.

القرار	اختبار ADF		اختبار PP		
	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	
I(1)	***-3.7659	-0.5651	*-2.7657	-0.5664	LNRpib
I(0)	***-4.3323	*-3.5569	- ***4.3396	-2.8803*	Lnfis
I(1)	***-7.2245	-1.7863	***-6.8873	-1.7384	Lnoc
I(1)	**2.9126	-0.1887	**2.5014	-0.8305	LNm2
I(1)	***-4.5719	-1.2886	***-4.5719	-1.2886	LNinf
I(0)	**2.5911	***-6.0497	***-7.3102	-2.1349	LNGCFC
I(1)	**3.6013	**3.2531	**3.6013	-1.2330	LNGOV

تشير *، ** و *** على رفض فرضية العدم لعدم السكون عند مستوى معنوية 10% و 5% و 1% على الترتيب

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

1- إختبار الحدود (التكامل المشترك):

يوضح الجدول أدناه نتائج اختبار الحدود ويتبين أن قيمة (F) المقدر بـ 5.387 أكبر من القيمة الواقعة في الحدود العليا لببيران عند مستوى معنوية 05٪، مما يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2018. باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الجدول رقم (02): نتائج اختبار منهج الحدود.

F-STATISTIQUE	مستوى المعنوية	القيم الحرجة الدنيا (0) ا	القيم الحرجة العليا (1) ا
5.387058	٪10	2.254	3.388
	٪ 05	2.685	3.96
	٪ 01	3.713	5.326

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

2- تقدير علاقة المدى الطويل:

تشير نتائج تقديرات المدى الطويل الموضحة في الجدول رقم 03 بأن معاملات الإنفتاح التجاري والتطور المالي ومعدل التضخم لهم أثر سلبي ومعنوي على معدل النمو. ٪. وبالتالي، فإن الزيادة بنسبة 1 ٪ في معامل الإنفتاح التجاري تؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.08 ٪. بينما ارتفاع في معدل التضخم بنسبة 1٪ تؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.02 ٪. علاوة على ذلك فإن للإنفاق الحكومي أثر سلبيا قوي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 1٪ على معدل النمو، بحيث أن ارتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة 1٪ يؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.13 ٪. بينما نجد الأثر الإيجابي والمعنوي عند مستوى 1٪ لإجمالي التمويل ومؤشر العمق المالي على معدل النمو. إذ أن ارتفاع في إجمالي التمويل الإسلامي بنسبة 1٪ يؤدي إلى ارتفاع في معدل النمو بنسبة 0.11٪، وأن ارتفاع مؤشر العمق المالي بنسبة 01 ٪ يؤدي إلى ارتفاع في معدل النمو بنسبة 0.08٪. زيادة على ذلك نجد ان لمعدل الإستثمار المحلي أثراً إيجابياً وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 05٪ على معدل النمو، بمعنى أن الزيادة بنسبة 1٪ في معدل الإستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.08 ٪.

الجدول رقم (03): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل.

القيمة الاحتمالية	احصاء ستودنت	الانحراف المعياري	المعاملات	المتغيرات
0.0570	-2.125268	0.042238	-0.089767	lnoc
0.0029	3.809508	0.023493	0.089497	LnM2
0.0729	-1.983013	0.010951	-0.021716	LnINF
0.0066	-3.342180	0.038946	-0.130164	LnGOV
0.0000	28.88436	0.003848	0.111138	LnFIS
0.0208	2.695649	0.031683	0.085405	LnGCFC
0.0000	54.94406	0.095269	5.234446	C

$$EC = LRGDP - (-0.0898*LOP + 0.0895*LM2 - 0.0217*LINF - 0.1302*LGOV + 0.1111*LFIS + 0.0854*LCFC + 5.2344)$$

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

3- تقدير علاقة المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة وتقدير معادلة العلاقة طويلة الأجل نستطيع الآن تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM للنمو الإقتصادي و النتائج معروضة في الجدول رقم(4).

تظهر نتائج نموذج تصحيح الخطأ للنمو الإقتصادي أن معاملات الانفتاح التجاري ومؤشر العمق المالي وإجمالي التمويل الإسلامي المؤخر بفترة واحد $D(\ln FIS(-1))$ ، جاءت سلبية وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1٪. ذلك أن ارتفاع معدل الإنفتاح التجاري بنسبة 1٪ يؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.16٪. كما أن ارتفاع مؤشر العمق المالي بنسبة 1٪ يؤدي إلى انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.08٪، وهذا عند الفرق الأول وعند الفرق الأول للتباطؤ بفترة واحدة على التوالي بالإضافة إلى ذلك، فإن ارتفاع إجمالي التمويل بنسبة 1٪ يؤدي إلى انخفاض في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.12٪، 0.03٪.

علاوة على ذلك نجد الأثر الإيجابي والمعنوي لمعامل الإنفتاح التجاري المؤخر بفترة واحدة على معدل النمو، بحيث انه يسهم في زيادته بنسبة 0.09٪ ، ونفس الشيء نجده بالنسبة لمعامل إجمالي التمويل، إذا أن ارتفاعه بنسبة 1٪ يؤدي إلى ارتفاع في معدل النمو بنسبة 0.06٪ وذلك بعد أخذ بعين الاعتبار فترة التباطؤ. وتجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم والإنفاق الحكومي ومعدل الإستثمار المحلي لا يوجد لهم أي أثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير.

الجدول رقم (04): نتائج تقدير علاقة المدى القصير ونموذج تصحيح الخطأ ECM

المتغيرات	المعاملات	الانحراف المعياري	احصاء ستودنت	القيمة الاحتمالية
$D(LRPIB(-1))$	0.640468	0.101873	6.286893	0.0001
$D(\ln Oc)$	-0.161277	0.025990	-6.205400	0.0001
$D(\ln Oc(-1))$	0.098842	0.019144	5.162980	0.0003
$D(\ln M2)$	-0.080355	0.019096	-4.207846	0.0015
$D(\ln M2(-1))$	-0.134937	0.024991	-5.399445	0.0002
$D(\ln FIS)$	0.065846	0.018796	3.503144	0.0049
$D(\ln FIS(-1))$	-0.123951	0.022334	-5.549958	0.0002
$ECT(-1)^*$	-1.250305	0.148886	-8.397708	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

كما يوضح الجدول أعلاه أن حد تصحيح الخطأ $ECT(-1)$ فهو سالب ومعنوي عند مستوى 01٪ (0.0000)، وهذا يعتبر مؤشراً على قوة العلاقة طويلة الأجل ومصداقيتها . أما فيما يخص القيمة المقدرة لمعامل تصحيح الخطأ $ECT(-1)$ تساوي (-1.25) فهو يعطينا فكرة عن معدل التقارب إلى التوازن (سرعة التعديل في المدى الطويل). بمعنى أن 125٪ من اختلالات النمو

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2018. باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الإقتصادي في السنة السابقة عن قيمه التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحها بسرعة كبيرة جداً في السنة الحالية. وبالتالي يمكن الجزم أن العلاقة السببية موجودة في اتجاه واحد على الأقل، تتجه من التمويل المصرفي الإسلامي نحو معدل النمو.

بصفة عامة، للتمويل الإسلامي تأثير إيجابي وهام من الناحية الإحصائية على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل عند مستوى معنوية 1%. هذه النتائج تتوافق مع عمل ، (Boukhatem & Ben Moussa, 2018)، (Tabash & Dhankar, 2014)، (Rafay & Saqib, 2016)، (Tijjani & Alhaji Dauda, 2018)، (Kassim, 2016). يوحى ذلك إلى مدى إسهام التمويل الإسلامي في تمويل القطاع الحقيقي، حيث يستحوذ على 39% من إجمالي التمويل. ذلك أن هذه المساهمة المعتمدة تكشف عن مدى الارتباط القائم بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي الذي يجعل دور النقود هو تسهيل المبادلات التجارية وبالتالي النقود لا تطلب لذاتها، أي أنها لا تستعمل للحصول على نقود أكثر، بل تكون زيادتها عن طريق توظيفها في القطاعات الحقيقية وهذا يعتبر مبدءاً أساسياً في التمويل الإسلامي. كما نجد للإنفتاح التجاري تأثير سلبي بالغ الأهمية على معدل النمو، ويعزي ذلك إلى ارتفاع حجم الواردات عن الصادرات، بمعنى أن السودان تعتمد بشكل كبير على العالم الخارجي لتوفير حاجيتها من السلع والخدمات في المقابل إنخفاض حجم السلع المصدرة. بالإضافة إلى التأثير السلبي لمعدل التضخم على معدل النمو، وهذا دليل قاطع عن إنخفاض القدرة الشرائية للمواطنين السودانيين. ونفس الشيء ينطبق على الإنفاق الحكومي، إذ يسهم في تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزي ذلك إلى ارتفاع حجم المصروفات الجارية مقارنة بالمصروفات الترموية.

الاختبارات التشخيصية للنموذج: من أجل معرفة هل النموذج لديه نجاعة يجب التأكد من أن

البواقي تتبع القانون الطبيعي، وأن هناك ثبات في التباين بين الأخطاء إضافة إلى إستقراره النموذج.

تشير النتائج المتحصل عليها في الجدول رقم 05، أن كل الاختبارات التشخيصية معنوية، ويمكن ان نوضح ذلك على النحو التالي:

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن نسبة الاحتمال الحرج قدرت بـ 0.3886%. وهي أكبر من مستوى معنوية 05%، وبالتالي نقبل الفرض العدمي؛ أي انه لا يوجد ارتباط ذاتي تسلسلي للأخطاء.

- اختبار اختلاف التباين: تشير نتيجة هذا الاختبار ان قيمة الإحتمال الحرج قدرت بـ 0.68%. وهي أكبر من مستوى معنوية 05%، مما يجعلنا نقبل الفرض العدمي الناص على أنه لا يوجد مشكل اختلاف تباين الأخطاء.

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: نلاحظ إن قيمة إحصائية Jarque-Bera مساوية لـ 1.35، وهي اصغر من إحصائية كاي مربع χ^2 عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية

تساوي 2. كما أن probability تساوي (0.5) وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل فرض العدم ونقول ان الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً.

- اختبار مدى صلاحية النموذج: تبين نتيجة هذا الإختبار ان الصياغة الدالية للنموذج صحيحة، لأن القيمة الإحتمالية المقدره بـ 0.27 % هي اكبر من مستوى المعنوية 05%.
- أما فيما يخص قيمة معامل التحديد فهي مرتفعة (R=0998) وهذا يدل على إرتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة حيث أنها تفسر المتغير التابع بنسبة 99.8 % أما النسبة المتبقية فهي متعلقة بمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

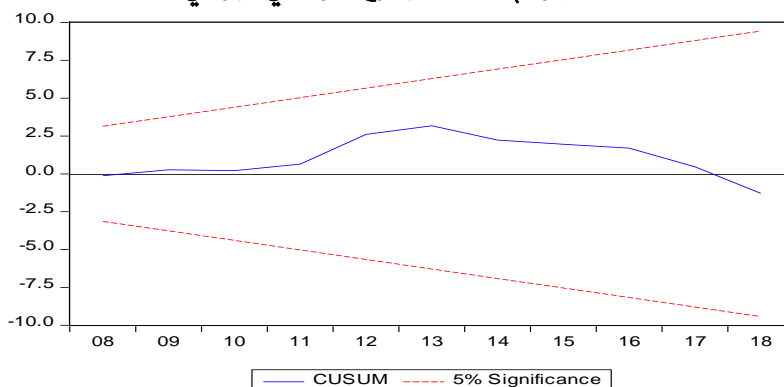
الجدول رقم (05): الإختبارات التشخيصية للنموذج.

الإحتمال	القيمة	الإختبار	فرضيات الإختبار
0.3886	1.051	Breusch-Godfrey	الارتباط الذاتي للأخطاء
0.86	0.52	Breusch-Pagan-Godfrey	اختلاف التباين
0.5	1.35	Jarque-bera	التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية
0.78	0.27	Ramsey Reset	صلاحية النموذج

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

يتضح من خلال الشكل رقم 1 و رقم 02 ان المعاملات المقدره لنموذج تصحيح الخطأ مستقرة هيكلياً، حيث وقع الرسم البياني لإحصاء اختبار (CUSUM)، و اختبار (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 05 %.

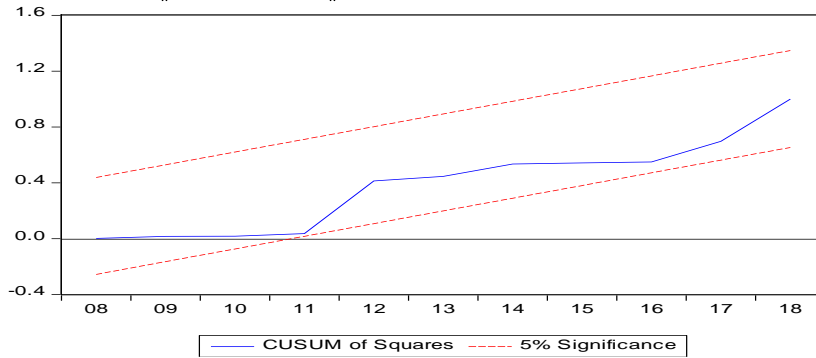
الشكل رقم (01): المجموع التراكمي للبواقي.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الإقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2018. باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الشكل رقم (02): المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews10

4- اختبار السببية:

بما أن السلاسل الزمنية غير مستقرة وغير متكاملة من نفس الدرجة، فإن تطبيق اختبار السببية لجرانجر (Granger) يكون غير فعال. في هذه الحالة نطبق اختبار ، تودا - ياماموتو (1995) Toda-Yamamoto للسببية الذي يركز على إحصائية ووالد (W)، ويتبع توزيع كاي تربيع. حيث تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات إذا كانت القيمة الاحتمالية $> 5\%$ (Jonas Kibala Kuma 2018).

تظهر النتائج الملخصة في الجدول رقم (6) إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين تتجه من التمويل الإسلامي ومعدل الإستثمار المحلي نحو النمو الإقتصادي. بمعنى ان التمويل الإسلامي يعزز النمو والعكس وهذا ما يدعم فرضية الإعتماد المتبادل لباتريك الذي يفترض أن العلاقة السببية بين التطور المالي والنمو الإقتصادي متبادلة (Patrick, 1966). توجد علاقة ثنائية الإتجاه بين التمويل الإسلامي ومعدل الإستثمار المحلي. علاوة على ذلك توجد علاقة أحادية الإتجاه تتجه من التضخم إلى مؤشر العمق المالي.

الجدول رقم (06): نتائج إختبارات السببية لتودا - يماموتو.

المتغيرات التابعة							
linfis	LNgov	LNGCFC	LNinf	LNm2	lnoc	LNRPIB	المتغيرات المستقلة
6.398 (0.04)	4.4 (0.11)	*5.11 (0.077)	*12.09 (0.002)	1.053 (0.59)	*5.125 (0.077)	-	LNRPIB
0.42 (0.80)	0.075 (0.96)	1.24 (0.53)	0.52 (0.76)	0.099 (0.95)	-	0.049 (0.97)	lnoc
1.91 (0.38)	0.013 (0.99)	3.83 (0.14)	3.66 (0.16)	-	0.186 (0.91)	1.004 (0.6052)	LnM2
1.43 (0.48)	3.47 (0.176)	2.43 (0.29)	-	**8.4 (0.015)	1.05 (0.58)	2.62 (0.269)	Lninf
*5.60 (006)	0.32 (0.84)	-	0.18 (0.91)	2.01 (0.36)	4.51 (0.104)	**7.552 (0.0229)	LnGCFC
3.80 (0.149)	-	2.28 (0.31)	*5.33 (0.069)	1.68 (0.43)	**8.395 (0.015)	0.057 (0.97)	Lngov
	1.35 (0.5)	*5.17 (0.075)	0.46 (0.79)	0.30 (0.85)	2.26 (0.32)	*4.98 (0.082)	LnFIS
القيم الموجودة بين قوسين تعبر عن الإحتمال والقيم خارج الأقواس x2. *, **, *** مستوى المعنوية 10٪، 5٪، 1٪ على التوالي							

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS10

خاتمة ونتائج الدراسة

تبحث هذه الدراسة في أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الإقتصادي في السودان باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) ومنهج إختبار الحدود للتكامل المشترك. إذ ذهبت العديد من الدراسات النظرية والتجريبية إلى ان القطاع المالي له دور في حفز النمو. ومن خلال النتائج التجريبية التي تكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين التمويل المصرفي الإسلامي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما تظهر النتائج أيضاً التأثير السلبي للوساطة المالية في المدى القصير في حين تأثيرها على النمو إيجابياً في المدى الطويل، وهذا يبين الدور الذي تلعبه البنوك في دفع عجلة النمو. زيادة على ذلك تبين النتائج أن للإستثمار المحلي أهمية بالغة في تعزيز النمو في المدى

أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1991-2018. باستخدام منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الطويل، بالرغم من أنه لم يكن له ذلك الأثر في المدى القصير. علاوة على ذلك كان لمعدل التضخم والإنفتاح التجاري والإنفاق الحكومي أثر سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، في حين لم يكن لهم ذلك الأثر على المدى القصير لاسيما معدل التضخم والإنفاق الحكومي، وهذا راجع إلى أن هذين المتغيرين لا يظهر تأثيرهما على النشاط الاقتصادي في فترة قصيرة من الزمن.

وتجدر الإشارة إلى أهمية العلاقة السببية المتبادلة بين التمويل المصرفي الإسلامي والنمو الاقتصادي، إذ أن كل منهما يساهم في تنمية الآخر. كما توجد علاقة سببية متبادلة بين التمويل المصرفي الإسلامي والاستثمار المحلي من جهة والاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي من جهة ثانية. إن هذه العلاقات السببية المتبادلة وثلاثية الأبعاد تكشف بوضوح الدور الذي تقوم به الصيرفة الإسلامية في تمويل القطاع الحقيقي. ذلك أن التمويل الموجه للمتعاملين الاقتصاديين من شأنه أن يساهم في زيادة حجم الاستثمار والذي بدوره سيساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي وهذا بفعل المضاعف. كما أن الإرتفاع الحاصل في النمو سيسمح بزيادة حجم الودائع وبالتالي سيرتفع حجم التمويل الموجه للإستثمار وعليه سيرتفع معدل النمو الاقتصادي. إن هذه العلاقة الثلاثية بين المتغيرات السالفة الذكر توضح مدى ارتباط القطاع المالي بالقطاع الحقيقي في الاقتصاد الإسلامي.

وبالرغم من هذا الدور الإيجابي الذي يلعبه التمويل المصرفي الإسلامي في تعزيز النمو في السودان، إلا أن هناك بعض النقائص تسجل في هذا الصدد نذكر منها:

- إنخفاض حجم التمويل الموجه لقطاعات الاقتصاد الحقيقي مقارنة بحجم التمويل الممنوح لباقي القطاعات؛
- إعتداد البنوك بشكل كبير على التمويلات الأقل مخاطرة كالمرابحة، وإنخفاض حجم التمويلات ذات الصلة بالقطاع الحقيقي مثل الاستصناع؛
- إرتفاع حجم النفقات الجارية مقارنة بالنفقات التنموية، حيث يؤدي ذلك إلى كبح إرتفاع الدخل الوطني؛
- إرتفاع معدل التضخم، مما قد يؤثر على قرارات الأفراد في إ ذخار أموالهم والتي قد يوظفونها في شراء الذهب أو العملات الأجنبية.
- تأسيساً على ما سبق نوصي بما يلي:
- العمل على تمويل القطاعات ذات الأولوية، كما يجب أن تكون هناك عدالة في توزيع التمويلات المصرفية على مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- ضرورة التوسع في طرح الصيغ التمويلية المرتبطة بالقطاع الحقيقي
- ترشيد النفقات الحكومية، وذلك برفع حجم النفقات التنموية؛
- العمل على خفض معدل التضخم، لحفز الأفراد على الإ ذخار والإستثمار في القطاع الحقيقي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- جمال لعمارة. (2000). إقتصاد المشاركة نظام إقتصادي بديلاً للإقتصاد السوق. القاهرة: مركز الإعلام العربي.
- عادل بن عبد الرحمان بن احمد بوقري. (2005). مخاطر التمويل التجارية الإسلامية في المصارف السعودية. تاريخ الاسترداد 25 جانفي 2020 ، من الموقع الإلكتروني <http://iefpedia.com>
- فليح حسن خلف. (2008). النظم الإقتصادية. إربد، الأردن: عالم الكتاب الحديث.
- كردودي صبرينة. (2007). تمويل عجز الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي (الإصدار 1). الجزائر: دار الخلدونية.
- منذر قحف. (2011). أساسيات التمويل الإسلامي. ماليزيا: الأكاديمية العامة للبحوث الشرعية.
- نجاح عبد العليم عبد الوهاب ابو الفتوح. (2011). الإقتصاد الإسلامي (الإصدار 1). الأردن: عالم الكتاب الحديث.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية

- Abdul Manap, T. A., Muhamad, A., & Mohd Azmi, O. (2012). *Islamic Banking-Growth Nexus: Evidence from Toda-a-Yamamoto and Bootstrap Granger Causality Test. Journal of Islamic Finance, 1(1)*.
- ABDUL, W. A. (2015). *THE ROLE OF ISLAMIC BANKING ON ECONOMIC GROWTH IN KENYA*.
- Boukhatem, J., & Ben Moussa, F. (2018). *The effect of Islamic banks on GDP growth: Some evidence from selected MENA countries. Borsa _Istanbul Review, 18(3)*.
- Daly, Saida; Frikha, Mohamed. (2016). *Banks and economic growth in developing countries: (A. Taylor & Francis, Ed.) Cogent Economics & Finance, 4(1)*.
- Elkreem, B. H. (2017). *Impact of Islamic Modes of Finance on Economic Growth through Financial Stability. Journal of Business & Financial Affairs.*
- Furqani, H., & Mulyany, R. (2009, January). *Islamic Banking and Economic Growth: Empirical Evidence from Malaysia. Journal of Economic Cooperation and Development , 30(2)*.
- Goaid, M., & Seifallah, S. (2010). *Financial Development and Economic Growth in the MENA Region :What about Islamic Banking Development*.
- Hafnida, Selamah, M., & Hussin, A. (2015, June). *An Empirical Study of the Relationship between Islamic Modes of Finance and Financial Intermediation. (C. o. Education, Ed.) International Journal of Business and Management, 10(07)*.

- Hassan, M. K., Benito , S., & Jung-Suk , Y. (2011). *Financial evelopment and economic growth: New evidence from panel data. The Quarterly Review of economics and finance*, 51(1)
- jalil, a., & ying, m. (2008). *Financial development and economic growth tieme series evidence from pakistan and china. jornal of economic coopieration*, 28(2).
- Kassim, S. (2016). *Islamic finance and economic growth: The Malaysian experience. Global Finance Journal*.
- Patrick, H. T. (1966). *Financial development and economic growth in underdeveloped countries. Economic development and Cultural chang*, 14(2), 174-189.
- Rafay, A., & Saqib , F. (2016). *Dynamic Relationship between Islamic Banking System and Real Economic Activity: Evidence from Pakistan. King Abdulaziz University, Islamic Economics*, 30(2).
- Tabash, M. I., & Dhankar, R. (2014). The flow of Islamic finance and economic growth: An empirical evidence of Middle East . *Journal of Finance and Accounting*, 2(1).
- Tijjani, M., & Alhaji Dauda, S. (2018, April). ISLAMIC FINANCE IN PROMOTING ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA. *Journal of Contemporary Business, Economics and Law*, 15(5).